IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الدولي السادس للإبداع والابتكار للمدة من 16 - 17 نيسان 2025

دور الرقابة الالكترونيـــة فـــي محاربة الفســـاد الاداري

د. نهى خالد عيسى [1]

انتساب الباحث
[1] كلية القانون، جامعة بابل، العراق، الحلة، 51001

nohaalmosawe85@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر: تشرين الاول 2025

المستخلص
تعد الادارة الالكترونية من اهم المفاهيم الحديثة التي فرضتها تكنلوجيا الاعلام والاتصال، اذ اثر ضهور شبكة الانترنيت على طبيعة وشكل عمل النظم الادارية، ليولد بذلك نمطا جديدا يعتمد على ذلك التطور التقني والمعلوماتي من خلال التحول من نظام الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية.
ومما لاشك فيه ان التطبيق الصحيح والفعلي لهذا النظام الاداري الجديد يعتمد بشكل كبير على توفير الامكانيات والمتطلبات اللازمة لذلك، سواء اذا كان على المستوى المادي ام البشري، فهذا النظام يتطلب ايجاد بيئة مناسبة له، كونه يشكل تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والاساليب والاجراءات والتشريعات هي التي تنظم العمل الاداري، ولاسيما ان الحكومة العراقية تسعى جاهدة في الآونة الاخيرة لإنجاح هذه التجربة الوليدة، لما لها من اثار ايجابية عديدة لاسيما على المستوى الخدمي والرقابي، ومن اهم المزايا التي تقدمها الادارة الالكترونية هو مواجهة ومعالجة ظاهرة عالمية تشتكي منها اغلب دول العالم في الوقت الحاضر، الا وهي ظاهرة الفساد الاداري، فلا يخفى على الجميع ان رتابة النظام الاداري المتبع في اغلب دوائر الدولة والروتين الاداري الممل، وعدم خضوع الجهات الادارية لأنظمة وتعليمات واضحة ومعلنة فضلا عن عدم وجود فعالية للأجهزة الرقابية بسبب الخلل الاداري سالف الذكر، نتج عن ذلك كله تفشي مشكلة الفساد الاداري ليصبح ظاهرة لا يمكن اخفاءها.

الكلمات المفتاحية : الرقابة، الالكترونية، الفساد، الاداري

The Role of Electronic Oversight in Combating Administrative Corruption

Dr. Nuha Khaled Essa [1]

Affiliation of Author
[1] College of Law, University of Babylon, Iraq, Hillah, 51001

[1] nohaalmosawe85@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Oct. 2025

Abstract
Electronic management is one of the most important modern concepts imposed by information and communication technology. The emergence of the Internet has impacted the nature and form of administrative systems, creating a new paradigm that relies on this technological and informational development through the transition from traditional management to electronic management. There is no doubt that the correct and effective implementation of this new administrative system depends largely on providing the necessary capabilities and requirements, whether at the material or human level. This system requires the creation of a suitable environment for it, as it represents a comprehensive transformation in the concepts, theories, methods, procedures, and legislation that regulate administrative work. This is especially true since the Iraqi government has been striving recently to ensure the success of this nascent experiment, given its numerous positive effects, particularly at the service and oversight levels. One of the most important advantages offered by e-administration is confronting and addressing a global phenomenon that most countries in the world are currently complaining about: administrative corruption. It is no secret that the monotony of the administrative system followed in most government departments, the boring administrative routine, the failure of administrative bodies to comply with clear and announced regulations and instructions, and the lack of effectiveness of oversight bodies due to the aforementioned administrative shortcomings, have all resulted in the spread of the problem of administrative corruption, making it a phenomenon that cannot be hidden.

Keywords: censorship, electronic, corruption, administrative

المقدمة

تعد الادارة الالكترونية من اهم المفاهيم الحديثة التي فرضتها تكنلوجيا الاعلام والاتصال، اذ اثر ضهور شبكة الانترنيت على طبيعة وشكل عمل النظم الادارية، ليولد بذلك نمطا جديدا يعتمد على ذلك التطور التقني والمعلوماتي من خلال التحول من نظام

الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية.

ومما لاشك فيه ان التطبيق الصحيح والفعلي لهذا النظام الاداري الجديد يعتمد بشكل كبير على توفير الامكانيات والمتطلبات اللازمة لذلك، سواء اذا كان على المستوى المادي ام البشري، فهذا النظام يتطلب ايجاد بيئة مناسبة له، كونه يشكل تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والاساليب والاجراءات والتشريعات هي التي تنظم العمل الاداري، ولاسيما ان الحكومة العراقية تسعى جاهدة في الآونة الاخيرة لإنجاح هذه التجربة الوليدة، لما لها من اثار ايجابية عديدة لاسيما على المستوى الخدمي والرقابي، ومن اهم المزايا التي تقدمها الادارة الالكترونية هو مواجهة ومعالجة ظاهرة عالمية تشتكي منها اغلب دول العالم في الوقت الحاضر، الا وهي ظاهرة الفساد الاداري، فلا يخفى على الجميع ان رتابة النظام الاداري المتبع في اغلب دوائر الدولة والروتين الاداري الممل، وعدم خضوع الجهات الادارية لأنظمة وتعليمات واضحة ومعلنة فضلا عن عدم وجود فعالية للأجهزة الرقابية بسبب الخلل الاداري سالف الذكر، نتج عن ذلك كله تفشي مشكلة الفساد الاداري ليصبح ظاهرة لا يمكن اخفاءها.

وعليه فأن نظام الادارة الالكترونية ومن خلال تقنياته المختلفة، امسى يضطلع بدور مهم في مواجهة أفة الفساد الاداري بمختلف صوره، لاسيما من خلال تقنيتي الخدمات الالكترونية والرقابة الالكترونية، فمما لاشك فيه ان اعتماد هذين التقنيتين سيعمل على تقديم خدمات ادارية سهلة وسريعة ومرضية ومعالجة البيروقراطية الادارية والرشوة واستغلال النفوذ ونحو ذلك من صور الفساد الاداري المنتشرة بكثرة في بعض دوائر الدولة، فضلا عن وضع الموظفين تحت الرقابة الدائمة من قبل مسئوليهم والجهات الرقابية المختلفة باستخدام الوسائل التقنية الحديثة التي تسهل وبلا شك من اكتشاف بؤر ومكامن الفساد في الادارة.

لذلك ارتأينا البحث في هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على تقنيتين مهمتين من تقنيات الادارة الالكترونية وهما الخدمة الالكترونية والرقابة الالكترونية، من خلال توضيح معناهما ودورهما في الحد من جرائم الفساد الاداري ومن ثم تقيم هذا الدور بشكل عملي للوقوف على نجاعته في مواجهة جرائم الفساد الاداري، وسنتبع في بحث هذا الموضوع المنهج التأصيلي والتحليلي من خلال تأصيل المعلومات النظرية وربطها بالقواعد العامة، ومن ثم تحليلها وفق الواقع الاداري الحالي، مستشهدين في امثلة عملية من الواقع الاداري العراقي في كثير من الاحيان، لذلك سنقصر دراستنا على التشريعات العراقية النافذة.

وعليه سنتناول بالبحث موضوع ((دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري)) من خلال تقسيمه الى مبحثين:

سنخصص المبحث الاول لدور تقنية الخدمة الالكترونية في محاربة جرائم الفساد الاداري، والذي سنبحثه على مطلبين؛ الاول لمفهوم الخدمات الالكترونية، والثاني لفاعلية نظام الخدمة الالكترونية في الحد من جرائم الفساد الاداري.

اما المبحث الثاني فسنعقده لدور الرقابة الالكترونية في محاربة جرائم الفساد الاداري، والذي سنبحثه على مطلبين ايضا ؛ الاول لمفهوم الرقابة الالكترونية، والثاني سيكون لفاعليته الرقابة الالكترونية في الحد من جرائم الفساد الاداري.

المبحث الاول

دور تقنية الخدمة الالكترونية في مواجهة جرائم الفساد الاداري

انطلاقا من اهمية حماية الوظيفة العامة من مخاطر الفساد الاداري، كونه افة خطيرة تزعزع ثقة المواطن بالحكومة واجهزتها الادارية، لذلك اتجهت العديد من الدول في الآونة الاخيرة نحو بلورة استراتيجيات جديدة للحد من تلك الظاهرة من خلال مواكبة التطورات الدولية في مجال تكنلوجيا الادارة الحديثة، من اجل التحول من الادارة التقليدية القائمة على الورق و الاخطاء العديدة نحو ادارة الكترونية تركز على الوسائل التكنولوجية التي يكون من شأنها تسهيل المعاملات وتجنب الروتين وتقي من الاخطاء الادارية الى الحد الممكن .

فتغير طريقة واسلوب تقديم الخدمات من الاسلوب التقليدي الى الالكتروني الحديث، سيلقي بضلاله على تطوير تلك الخدمات والارتقاء بها وزيادة كفاءتها وفعاليتها، فضلا عن تحقيق اكبر قدر من المستفيدين منها، من خلال زيادة اقبال المواطنين عليها بسبب سرعة الحصول عليها وانعدام الروتين الاداري الممل.

ومما لاشك فيه ان هذا التحول من الإدارة التقليدية الى الادارة الالكترونية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين سيكون من شأنه الحد من حالات الفساد الاداري والمالي، فالأسلوب الذي تقدم به هذه الخدمات الالكترونية سواء بالنسبة للموظف او بالنسبة للمواطن سيكون له اثرا فعالا، والذي سيتحقق بسرعة تقديم تلك الخدمات مع ضمان جودتها، وتقليل التكلفة ووقت الاداء، وتقليل اعداد الموظفين، وتقليل حالات الخطأ الى الحد الممكن، والوضوح والشفافية وتقليل العلاقات الشخصية وانعكاساتها على اداء العمل، كل هذه الوسائل تجعل من تقنية الخدمة الإلكترونية الاسلوب الامثل في مواجهة جرائم الفساد الاداري، وعليه سنوضح في هذا المبحث دور تقنية الخدمة الالكترونية في مواجهة جرائم الفساد الاداري من خلال تقسيمه الى مطلبين، الاول سيكون لمفهوم الخدمات الالكترونية، والثاني لفاعلية نظام الخدمة الالكترونية في الحد من جرائم الفساد الاداري.

المطلب الاول

مفهوم الخدمات الالكترونية

يوحي مصطلح الخدمة العامة الى تلك الرابطة التي تجمع بين الادارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات واشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الادارية والمنظمات العامة [1]، وهذه الخدمة ينظر اليها من جانبين ، الاول ، علي انها عملية ذات طابع تكاملي تنطوي علي مدخلات وتشغيل ومخرجات، والثاني علي انها نظام يتمثل بعمليات انتاج الخدمة وتسليمها او تقديمها [2]، اما الخدمات الإلكترونية، فأنها تتمثل في بوابة الحكومة الالكترونية على الشبكة والتي تقدم لزوارها كافة الخدمات الحكومية القابلة للتنفيذ عبر الانترنت، بالإضافة الى المعلومات العامة عن الدوائر الحكومية، واساليب اجراء المعاملات الالكترونية اذا كانت قابلة للتنفيذ عبر الانترنت [3] لهذا عرفت الخدمات الالكترونية بانها تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الالكتروني بين مقدم الخدمة المستفيدة منها [4]، كما عرفت الخدمات الالكترونية بانها خدمات الكترونية قياسية ورشيقة تؤدي عملا وتحقق مهام معينة، و تنجز تعاملات، بحيث يصبح اي برنامج تطبيقي او مصدر معلومات، بمنزلة نقاط الى مثل هذه الخدمات [5]، قدرة الأجهزة الحكومية على تقديم الخدمات للمواطنين بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر شبكات الانترنت مع ضمان سرية وامن المعلومات المتناقلة.

كما عرفها البعض بتعريف شامل يوسع من نطاقها اذا يدخل معها عمليات و انشطة الكترونية اخرى، حيث عرفها بانها ادارة شاملة بمختلف العمليات اللوجستية والاعمال الالكترونية وادارة الامداد وادارة العلاقات العامة وعرض الكتالوجات الخاصة بالخدمة العامة وضبط طلبات و الحصول على الخدمات وتلبية حاجات عميل الحكومة وهو المواطن [6]، نخلص مما تقدم ان التعاريف اعلاه وقد اشارت الى جوانب متعددة للخدمات الالكترونية لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو الخدمات الالكترونية التي تقدمها الدوائر الحكومية كوسيلة من وسائل مواجهة الفساد الاداري والمالي، لذلك نرى تعريف الخدمات الالكترونية مدار البحث بانها ((تقديم الخدمات من قبل الاجهزة الحكومية للمواطنين بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر شبكة الانترنت مع ضمان سرية وامن المعلومات المتناقلة من خلالها)).

وبعد الانتهاء من تعريف الخدمات الالكترونية يتبين لنا ان هنالك عدة متطلبات لإنجاح عملية تقديم الخدمات الحكومية بشكل الكتروني يمكن ايجازها بالاتي :

اولا : وصف الخدمة الالكترونية

اذ يجب وصف الخدمة الالكترونية وتطبيقها واستخدامها بحيث تكون واضحة ودقيقة قدر المستطاع، وهذا لا يتحقق الا من خلال وصف دقيق وشامل للخدمة الالكترونية بحيث يكون شخص المستفيد (المواطن) قادر على فهمها واستيعابها [7].

ثانيا : اعلانات الخدمة الالكترونية

اذ يلعب هذا الاعلان دورا مهما في تقديم هذه الخدمة من قبل مزوديها الى المستفيدين منها بالشكل الافضل، من خلال وصفها والتعريف بها بأدق المواصفات، وعلى مستوى كل خدمة وذلك من اجل تمكين المستفيدين من اكتشافها والوصول اليها ومن ثم الانتفاع بها.

ثالثا: اكتشاف الخدمة الالكترونية وانتقائها

حيث ينبغي على مزودي الخدمات الالكترونية ان يعرفوا المستفيدين بأليات اكتشاف الخدمة الالكترونية التي تلبي احتياجهم بأفضل صورة ممكنة، وهنا يلعب مزود تلك الخدمة دور المسوق الخدمي الذي يعرف حاجات المستفيدين ورغباتهم، ويعمل على اشباعها وتحقيق اعلى مستويات الرضا لدى المستفيد[8].

رابعا: تقديم الخدمة الالكترونية وتسليمها

اذ تعد هذه العملية من اهم عناصر تحقيق الميزة التنافسية والاساس المرتكز عليه في مجال النهوض بالواقع الخدمي للمواطن، حيث تشمل هذه العملية التعريف بكيفية تقديم الخدمات الالكترونية للمستفيد، والاهم من ذلك تحقيق الكفاءة والسرعة اثناء تسليم تلك الخدمات وانجازها في الوقت الحقيقي بما يتلاءم وتوقعات المستفيدين، وذلك من اجل تحقيق حالة الرضا المنشود لدى هؤلاء المستفيدين من الخدمات الالكترونية[9].

كما نود ان نضيف هنا انه في ضل تنامي اعداد وحالات تقديم الخدمات الالكترونية وتعقدها، اصبح لزاما على الجهات الحكومية ان توجد جهازا معينا للمراقبة والتحليل لمستوى الخدمات الالكترونية المقدسة، اذ يكون من شأنه الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من خلال ايجاد اساليب ادارية نوعية من شأنها العمل على توفير الخدمات الالكترونية في الزمان والمكان المحددين، مع التركيز على مستويات الخدمة وجودها.

هذا وتلعب البوابة الالكترونية، دورا مهما في الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات الالكترونية، اذ تشكل المرجع الاساس الذي يسمح بتجميع المحتوى الخاص بالخدمات المتنوعة والتواصل الفعال بين

الجهات المسؤولة عن تقديم تلك الخدمات وتحديث البيانات والمعلومات الخاصة بذلك.

فبناء بوابة الكترونية متطورة يعني الاخذ بالحسبان كل ما تمارسه الادارة العامة في العالم الواقعي، سواء في علاقاتها ببعضها البعض او علاقتها بجهات الاعمال والخدمات المتنوعة، وبالتالي توفر للمستفيدين ضالتهم من الخدمات الالكترونية دون المرور بالبحث في العديد من مواقع الوزارات والادارات العمومية، وهو بالفعل ما نهجته الحكومة العراقية في الاونة الاخيرة من خلال استحداث بوابات الكترونية متنوعة بحسب نوع الخدمة المطلوبة ان كانت تعليمية او مصرفية او مرورية او صحية ونحو ذلك، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على تحسين نوعية الخدمة الالكترونية المقدمة والارتقاء بها.

المطلب الثاني

فاعلية نظام الخدمة الالكترونية في مواجهة جرائم الفساد الاداري

مما لا شك فيه ان استخدام تقنيات الادارة الالكترونية ومنها الخدمة الالكترونية اصبح له دور مهم في زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة عما تقدمه من خدمات باستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وبالتالي توظيف هذه الامكانيات التقنية في دعم الانظمة الاجرائية والموضوعية للحكومة، وبالتالي المساهمة في القضاء على الفساد الاداري.

وبذلك فقد اصبحت الفائدة من وراء تقنيات الادارة الالكترونية ومنها الخدمة الالكترونية تتمثل بشكل اساسي في ادخال التكنلوجيا الحديثة في الاعمال الحكومية لرفع كفاءة وجودة الاداء الحكومي، وزيادة فعاليته وسرعته في خدمة المستفيدين (المواطنين) على وجه الخصوص، مع ترسيخ مفاهيم الشفافية وارساءها ومكافحة الفساد الاداري والتعقيدات البيروقراطية، مع الانتقال بتكنلوجيا المعلومات الى عوامل محفزة للتنمية في كافة المجالات [10]، وهذا وتلعب الخدمات الالكترونية دورا مهما في مكافحة جرائم الفساد الاداري والمالي من خلال امور عدة، نذكر منها:

اولا : دور الخدمات الالكترونية في تسيير المرفق العام

فمن اهم واجبات السلطة الادارية هو العمل على تنظيم سير المرفق العام بانتظام واطراد، بحيث يجد المنتفع من هذا المرفق الخدمة المطلوبة متاحة له في الزمان والمكان المحددين لأدائها، ويتجلى تأثير تطبيق نظام الخدمة الالكترونية على دوام سير المرفق العام وتطويره نحو الافضل، من خلال اداء الرسوم اللازمة لذلك واستمرار اداء المرفق لخدماته طوال ساعات اليوم، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين او اغلاقها، بل يتم تقديم الخدمات الالكترونية على مدار 24 ساعة، ودون ان يتأثر بأي اجازات او عطل، اللهم الا اذا وجدت اعطال فنية او تقنية، وهي نادرة الوقوع [11]، فضلا عن ذلك فان تقديم الخدمة الالكترونية يقلل من خطورة اضراب الموظفين وتحمل مسئوليتهم الجنائية والمدنية و الانضباطية، اذ يمكن للموظف ومن خلال نظام الخدمات الالكترونية ان يقدم خدماته وهو جالس في البيت، في غير اوقات العمل الرسمية، كما سيؤدي هذا النظام الى القضاء تعسف الموظفين وعدم احترامهم لأوقات العمل، والقضاء على التسيب الوظيفي والعمل على تأكيد مبدأ دوام سير المرفق العام، وذلك من خلال توفير البوابات الالكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الانترنيت على مدار اليوم دون اجازات او عطلات، لمدة 7 ايام في الاسبوع و365 يوم في العام [12]، اضف الى ذلك وبحسب اعتقادنا فأن نظام الخدمة الالكترونية سيؤدي الى التأثير الايجابي في بعض النواحي الوظيفية حيث ستتمكن الادارة من التغلب على مشكلة تمارض الموظفين والحصول على الاجازات المرضية وغيرها من الاجازات، التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها، وبالتالي فأن طريقة تقديم الخدمة العامة بشكل الكتروني لمواطنين سيؤدي الى ضمان سير المرافق العامة في كل وقت، والقضاء على الغيابات المتكررة من طرف الموظفين وعدم احترام اوقات الدخول والخروج من العمل، والتي ستؤدي وبلا شك الى تنامي ظاهرة الفساد الاداري، واضعاف ثقة المواطنين بالإدارة العامة وبجودة خدماتها.

ثانيا: دور الخدمة الالكترونية في تفعيل مبدأ المساواة

تقدم المرافق العامة خدماتها الى من يطلبها من الافراد دون تمييز بينهم، فإدارة تسيير شؤون المرفق العام يجب ان تقوم على اساس المساواة في التعامل مع المستفيدين من خدماتها، حيث يكونون في مركز قانوني متماثل في الانتفاع، بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من تفاوت.

فالمواطن يعلق امال كبيرة على نظام الادارة الالكترونية في تحقيق مبدأ المساواة امام المرفق العام بصورة كلية، وذلك سيؤدي بلا شك الى التقليل من حالات التميز بين الافراد على اساس الشخصية او علاقات القرابة او الطائفة او الانتماء السياسي ونحو ذلك من الامور التي تشكل محورا مهما من محاور الفساد الاداري داخل المرفق العام [13]، اضف الى ذلك فأن تقنية الخدمة الالكترونية ستؤدي وبلا شك الى التغلب على مشكلة الوساطة والمحسوبية التي لعبت دورا مهما في تفشي ظاهرة الفساد الاداري على نحو ادى وفي كثير من الاحيان الى انتشار الرشوة والعمل بنظام التمييز في المخالفات والسبب في انهيار مبدأ المساواة [14]، لهذا سيعمل نظام الخدمة الالكترونية على القضاء على هكذا ظواهر سلبية من خلال

عدم التفرقة بين العملاء (المستفيدين) وتحديد الاستخدام بشكل عادل ومتساوي، فضلا عن جعل جميع الموظفين العموميين يعملون في حدود وظيفتهم دون الاخلال بها وهذا سيكون من شأنه مواجهة جرائم الفساد الاداري او التقليل منها في داخل هذه المرافق الخدمية العامة.

وبذلك نرى ضرورة اتباع تقنية الخدمة الالكترونية في بعض الدوائر الحكومية المهمة في الحكومة العراقية كالتسجيل العقاري والضريبة والبلدية، وذلك لان هذه الدوائر لاتزال تعتمد على الطرق التقليدية في تقديم الخدمات للمواطنين مما ادى الى جعلها تتقدم الدوائر الاخرى بتفشي ظاهرة الفساد الاداري، لاسيما ان هنالك تجارب ناجعة في بعض الدوائر الخدمية الاخرى كوزارة التعليم العالي (طريقة التعليم الالكتروني والوثائق الالكترونية واللجنة الامتحانية الالكترونية، وكذلك شركات التأمين (التأمين الالكتروني)، وهيئة الحج والعمرة (القرعة الالكترونية) ودوائر المرور (التسجيل على اللوحات واجازات السوق بشكل الكتروني).

المبحث الثاني

دور الرقابة الالكترونية في مواجهة جرائم الفساد الاداري

يخضع الموظف العام في اداءه لعمله للعديد من اوجه الرقابة، في ظل نظام الادارة العامة التقليدية، والتي تنقسم تبعا للجهة التي تباشرها او التي تقوم بأجرائها، سواء أكانت رقابة سياسية او رقابة قضائية او ادارية او ذاتية، كما وتنقسم من حيث مداها الى رقابة جزئية لاقتصارها على موضوعات محددة بعينها، ورقابة شاملة كونها تشمل الرقابة على كل ما يتعلق بالجهاز الاداري من مسائل وموضوعات [15]، اما الموظف في ظل الادارة الالكترونية فأنه يخضع لنظام رقابي اسهل وادق من الادارة التقليدية [16]، وذلك لعدم وجود مستويات ادارية، او تعدد في الرئاسات، مما يساعد على سرعة صنع واتخاذ القرار [17]، وبالتالي تقديم الخدمات العامة بشكل الكتروني في اسرع وقت ممكن.

هذا وان التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية يعتمد على الوسائل التكنلوجية في تقديم خدماتها، فضلا عن الاعتماد على وسائل تقنية حديثة في حماية البيانات والمعلومات من التلاعب بها وتغييرها من قبل الموظفين، ومحاولة استخدامها في اغراض تتنافى مع وظيفتهم ومحاولة الاستفادة منها لأغراض شخصية، وبالتالي فأن استخدام تقنيات دقيقة وعديدة لحماية الاعمال الادارية الالكترونية سيكون من شأنه الحد من جرائم الفساد الاداري، وذلك من خلال اتباع نظام رقابي الكتروني متطور يسهل على المسؤولين اكتشاف حالات الفساد ومحاسبة مرتكبيه، وعليه سنعمل على دراسة دور الرقابة الالكترونية في مواجهة جرائم الفساد الاداري في هذا المبحث من خلال تقسيمه الى مطلبين الاول لمفهوم الرقابة الالكترونية، والثاني سنخصصه لفاعلية الرقابة الالكترونية في الحد من جرائم الفساد الاداري.

المطلب الاول

مفهوم الرقابة الالكترونية

تعرف الرقابة الادارية بشكلها التقليدي بانها ((متابعة العمل وقياس الاداء والانجاز الفعلي له ومقارنته بما هو مخطط، باستخدام معايير رقابية بحيث تحدد الانجازات الايجابية التي يجب ان تدعم والانحرافات السلبية التي يجب ان تعالج ، وبالتالي تحقيق الاهداف المطلوبة [18]، وبذلك فالرقابة الادارية يراد بها ذلك النظام الذي يساعد الموظفين الاداريين ومسؤوليهم على قيامهم بتقويم مدى التقدم الذي تحرزه الدائرة في سبيل تحقيق اهدافها، وتحديد مجالات التنفيذ التي تحتاج الى عناية واهتمام اكبر، مع تخصيص مكامن الضعف وايجاد الحلول الناجعة لها.

ومن ابرز الخصائص التي اتسمت بها الرقابة التقليدية هي انها رقابة موجهة للماضي، لان طبيعة عملها يعتمد على نظام التقارير الذي يقوم على اساس جمع البيانات والمعلومات من جهات متعددة ومن ثم جدولتها وتحليلها وكتابة التقرير النهائي بشأنها، الذي يرفع للمدير الاعلى، وكل هذا يجعل هذا التقرير الذي يقدم بعد فترة من حصول المخالفة او التقييم، سيجعل هناك فجوة زمنية بين اعداد التقرير وتقديمه واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنه [19]، نتيجة لذلك وللعديد من السلبيات التي يعاني منها نظام الرقابة التقليدية تم التحول وبفضل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة الى نظام الرقابة الالكترونية التي يقصد بها ((عملية متابعة العمل او الرقابة عليه باستخدام الحاسوب، وفق برامج حاسوبية دقيقة تعد خصيصا لهذا الغرض، بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والكلفة في الوصول الى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من مخاطر وبدقة اكبر [20]، هذا وتوصف الرقابة الالكترونية بأنها رقابة فورية تتم بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة، ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين حصول الخلل الاداري وتصحيحه، كما انها رقابة مستمرة ومتجددة تعمل على كشف حالات الخلل الاداري اول بأول، من خلال تدقيق المعلومات وادارتها بين المديرين والموظفين والموردين والمستهلكين، وهذا ما سيؤدي بدوره الى زيادة قدرة الرقابة الالكترونية على توفير امكانيات متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات وتصحيح الاخطاء في المؤسسات كافة [21]، وعليه فأن تفعيل الرقابة الالكترونية في داخل الادارات العامة سيؤدي الى زيادة تحقيق الثقة الالكترونية و الولاء الالكتروني، سواء بين

العاملين والادارة او بين المستفيدين والادارة، مما يعني ان الرقابة الالكترونية تتصف بانها رقابة قائمة على الثقة [22].

نخلص مما تقدم ان الرقابة الالكترونية عبارة عن استخدام البرامج والتقنيات التكنولوجية الحديثة في تدقيق العمل الاداري بوضوح وشفافية، من اجل تحقيق النتائج المرجوة من ذلك العمل بالسرعة الممكنة وبالجودة المطلوبة والدقة المتناهية مما يوفر الوقت والجهد والمال.

المطلب الثاني

فاعلية الرقابة الالكترونية في الحد من جرائم الفساد

يمتلك نظام الرقابة الالكترونية مجموعة من الخصائص التي جعلت منها تمارس دورا مهما في تنظيم العمل الاداري وانسيابيته داخل المرافق العامة بما يحقق النتائج المرجوة منه، فمن خلال تلك الخصائص اصبحت تلك الرقابة الالكترونية تؤدي دورا مهما في مواجهة جرائم الفساد الاداري وتحد منه من خلال هذه الرقابة اصبح هنالك قاعدة بيانات مهمة تتضمن معلومات دقيقة عن اداء وانشطة التشكيلات التنفيذية، تكون جاهزة عند الادارة العليا لاتخاذ القرار في مجال معين، فضلا عن امتلاكها للقدرة على تحقيق وفورات مالية مهمة بالكلف مقابل نتائج عالية الدقة، ولاشك ان ذلك يمثل بعدا مهما في محاربة حالات الفساد الاداري الذي يمكن ان يتحقق من خلال هدر تلك الاموال وعدم استغلالها بالشكل الامثل [23]، كما ان اتباع نظام الرقابة الالكترونية سيعمل على تحقيق وفورات كبيرة في الوقت مقابل شمولية النتائج بالمقارنة مع النظام اليدوي، ولاشك ان توفير الوقت وعدم اهداره يشكل عاملا مهما من عوامل مواجهة الفساد الاداري.

اضف الى ذلك فان طبيعة الرقابة الالكترونية التي تتم عن بعد بحيث يتجاوز صبغة الزمان والمكان لإنجاز العمل، اي ان العمل ينجز من دون اي احتكاك مباشر مع موظفي التشكيلات الادارية المراد الرقابة عليها، سيمكن المحقق او المفتش ان يؤدي عمله من اي مكان دون الحاجة الى الحضور الى موقع العمل، مما يجنبه العديد من المخاطر والتأثيرات الشخصية، لاسيما في الواقع الاداري العراقي الذي تلعب العلاقات الشخصية والتأثيرات الاجتماعية دورا سلبيا في تحقيق النتائج المطلوبة من العمل الرقابي [24]، كما نود ان نشير هنا الى ان العمل الرقابي الالكتروني استطاع ان يعالج اهم مشكلة يعاني منها العمل الرقابي التقليدي المتمثل بضرورة الاطلاع على الاف الوثائق ومراجعتها، من اجل تحديد الوثائق ذات العلاقة التي يمكن من خلالها تحديد الانحراف او الخلل في العمل التنفيذي وغيرها من حالات الفساد الاداري، واجراء التحقيق والعديد من المقابلات مع الموظفين وذلك يعني الحاجة الى العديد من الموارد البشرية والمادية، فضلا عن الوقت المطلوب من اجل تحقيق ذلك، دون التأكد من تحقيق نتائج ايجابية مؤكدة ودقيقة [25]، ولاشك ان الرقابة الالكترونية استطاعت تجاوز ذلك، مما يعني انها قدمت رقابة سريعة ودقيقة بأقل التكاليف، وهذا ما شجع من ثقافة النزاهة ويقلل من حالات الفساد الاداري، لان عملها هذا سيساعد بشكل كبير في كشف بؤر الفساد الاداري والمالي، وبالتالي القضاء عليه، وسيستفيد المراقب او المفتش او المحقق من قاعدة البيانات الدقيقة واستثمارها في ازالة الغموض عن الكثير من القضايا ويمكنهم من مراجعة حالات الانحراف واتخاذ التدابير اللازمة كلها ومعاقبة مرتكبيها، فضلا عن دورها الوقائي المهم المتمثل في حث الموظف الاداري الى ضرورة بذل قصارى جهوده في اداء عمله بكل اخلاص وامانة ونزاهة، لتأكده وثقته بدقة وفاعلية وسرية الاجراءات الرقابية الالكترونية [26].

نلخص مما تقدم ان نظام الرقابة الالكترونية يلعب دورا مهما في مواجهة جرائم الفساد الاداري والمالي من خلال تقنياته التكنلوجية والمعلوماتية الدقيقة والسريعة، التي تعمل على رصد حالات الفساد الاداري واكتشافها وايجاد الحلول الناجعة لها بأقل جهد ووقت ومال، دون الحاجة الى القيام بالزيارات الميدانية المتكررة او اللقاء بالموظفين واخذ البيانات منهم، اذ اتاح نظام الادارة الالكترونية من خلال تقنية الرقابة الالكترونية امكانية الاطلاع على كافة الوثائق والاوراق الرسمية ومراقبة سير العمل والوقوف على درجة تحقيق الاهداف والغايات المنشودة بكل دقة.

ولاشك ان ذلك سيزيد من ثقة المواطن والموظف والرؤساء بأهمية وجدوى نظام الرقابة الالكترونية في مكافحة جرائم الفساد الاداري والمالي، لذلك نقترح من الحكومة العراقية ضرورة تفعيل هذا النظام في الدوائر الحكومية، لاسيما الخدمية منها التي تكون بتماس مباشر مع المواطن، لان ذلك سيشكل عاملا مهما في مكافحة حالات الفساد الاداري والمالي حتى التمكن من القضاء عليها بشكل تام .

الخاتمة

في نهاية بحثنا الموسوم (فعالية تقنيات الادارة الالكترونية في مواجهة جرائم الفساد الاداري، خلصنا الى جملة من النتائج وعدد من التوصيات التي نأمل الاخذ بها من قبل الجهات ذات العلاقة وعلى النحو الاتي:

اولا: النتائج

اذ اتضح لنا من خلال البحث النتائج الاتية:

1- تبين لنا ان للإدارة الالكترونية تقنيات مهمة تعمل على تحقيق اهدافها من خلالها، في مقدمتها تقنية الخدمة الالكترونية التي يقصد بها (تقديم الخدمات من قبل الاجهزة الحكومية للمواطنين بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر شبكات الانترنيت باستخدام الوسائل التكنلوجيا الحديثة، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة خلالها) وتقنية الرقابة الالكترونية التي يقصد بها (عملية متابعة العمل والرقابة عليه باستخدام الحاسوب، وفق برامج حاسوبية دقيقة، تعد خصيصا لهذا الغرض، بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول الى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة اكبر).

2- أتضح لنا ان العمل بتقنية الخدمة الالكترونية والرقابة الالكترونية يحقق مزايا عديدة اهمها تبسيط وتقليل الاجراءات الطويلة، والتحلل من الروتين الاداري والبيروقراطية المعقدة، فضلا عن الارتقاء بالجهاز الاداري للإدارة الالكترونية، و الوصول بالخدمات الى مستوى عال من الدقة والسرعة ويوفر الجهد والمال والوقت، اضف الى ذلك توفير مستوى عال من الكفاية الانتاجية، مع ندرة الوقوع في الخطأ مما يؤدي بالنتيجة الى الشفافية والنزاهة الادارية.

3- خلصنا من هذه الدراسة ان اعتماد كل من تقنية الخدمة الالكترونية و الرقابة الالكترونية سيعملان على الحد من جرائم الفساد الاداري بشكل كبير، سواء باتخاذ اجراءات رصد وجزاء للمخالفين من خلال الدقة والسرعة في تقديم الخدمات على مدار اليوم دون اجازات او عطل، او اتخاذ اجراءات وقائية ضد جرائم الفساد الاداري بتحقيق نوع من الشعور بالثقة بالمؤسسة مقدمة الخدمة وبنوع الرقابة المتبع فيها، فيعزف الموظف عن الوقوع بأي مخالفة ادارية، طالما كان لديه شعور بأنه لن ينجو من العقاب المناسب، بسبب دقة الاجراءات الرقابية الالكترونية، لاسيما انها اجراءات سريعة ومستمرة، ولا تتحدد بزمان او مكان معين.

4- اتضح لنا ان اتباع تقنيات الادارة الالكترونية يجعل هنالك مشاركة لأفراد المجتمع في معالجة القضايا السلبية، عن طريق تيسير استطلاع رأي المواطنين في شؤون الادارة والخدمات المقدمة من قبلها، لاسيما وانها ستؤدي الى القضاء على اكثر صور الفساد الاداري انتشارا في المجتمع العراقي الا وهي (الواسطة) لذلك فأن اتباع تقنيات الادارة الالكترونية ستحجم من ذلك من خلال اختيار موظفين بطريقة محايدة على اساس الكفاءة والخبرة في العمل دون اي اعتبارات شخصية، وهذا ما سيجعل الكثير من كفاءات البلد للتصدي وشغل الوظائف العامة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة اعمام تجربة الادارة الالكترونية وتقنياتها المختلفة لاسيما الخدمة الالكترونية والرقابة الالكترونية في جميع دوائر الدولة، لاسيما الدوائر الخدمية كالتسجيل العقاري والضريبة والبلدية ونحو ذلك، من اجل كسر الروتين الاداري وتجنب حالات الفساد الاداري والمالي الناتجة عن البيروقراطية الادارية المقيتة.
2. اجراء اصلاحات تشريعية مهمة تكون ملائمة لنظام الادارة الالكترونية، لاسيما وان وجود قوانين وانظمة تنظم المعاملات الالكترونية يبعث بالثقة والامان للموظفين والمواطنين على حد سواء، وبالتالي نجاح عملية التحول نحو الادارة الالكترونية الشاملة وليس الجزئية.
3. ضرورة تفعيل الجوانب الاعلامية الالكترونية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بمخاطر ظاهرة الفساد وانعكاساتها السلبية على المجتمع بأسره.

الهوامش

(1) نظر في ذلك د. عبد الرحمن إدريس ثابت، المدخل الحديث للإدارة العامة، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص٤٥٥.

(2) نظر د. عبد الرحمن ادريس ثابت المصدر السابق ، ص٤٥٨و ص 460.

(3) نظر في ذلك د. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الالكترونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٥٢.

(4) أنظر في هذا التعريف د. منال صبحي محمد الحناوي، الاستراتيجية الآمنة للحكومة الالكترونية . بحث مقدم للمؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودي، الرياض،٦-٧ ابريل ٢٠١٠،ص٥.

(5) انظر د. عماد بوقلاشي، الادارة الالكترونية ودورها في تحسين الادارات العمومية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ٢٠١١، ص١٣٨.

(6) نظر في هذا التعريف د. عبد الكريم عشور، دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الاداري، بحث منشور في مجلة المفكر، جامعة محمد خضير، المغرب، ٢٠١٤، ص٤٦٠.

(7) انظر في تفصيل ذلك : د. بشير عباس العلاق، الادارة الرقمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص 175.

(8) انظر في ذلك : عماد بوقلاشي، مصدر سابق، ص 141.

(9) انظر: عماد بوقلاشي، مصدر سابق، ص 142، القاهرة، ص 18، د. بشير علي باز، دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الادري، دار الكتب القانونية، القاهرة، بدون سنة طبع، ص18..

(10) انظر في ذلك د. عبد الكريم عشور، مصدر سابق، ص 461.

(11) انظر بهذا المعنى نور الدين برمان، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، جامعة زيان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 55.

(12) انظر مختار حماد. تأثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2007، ص 72.

(13) وايضا المعنى ذاته د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مصدر سابق، ص 102.

(14) انظر في ذلك المعنى برمان نورالدين، مصدر سابق، ص 56، وكذلك د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مصدر السابق، ص 99 – 100.

(15) انظر بهذا المعنى مختار حماد، مصدر سابق، ص 74.

(16) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، اصول الادارة العامة، ابو العزم للطباعة، الاسكندرية، 2001 – ص 429 وما بعدها.

(17) انظر في هذا الرأي د. ماجد راغب الحلو، الحكومة الالكترونية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول بعنوان الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية، المنعقد في اكاديمية الشركة في دبي، 2003، ص 180.

(18) د. احمد محمد مرجان، دور الادارة العامة الالكترونية والادارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية – دراسة مقارنة، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 85.

(19) انظر د. محمد موفق حديدة ، ادارة الاعمال الحكومية ، دار المناهج ، عمان الاردن، 2002، ص 343.

(20) انظر في ذلك المعنى نور الدين برهان، مصدر سابق، ص 61.

(21) انظر في ذلك التعريف يوسف محمد ابو امونة، واقع ادارة الموارد البشرية الالكترونية في الجامعات النظامية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين 2009، ص60.

(22) انظر في ذلك وبشكل مفصل د. علي السلمي، اهمية التحول الى الحكومة الالكترونية، مقال منشور في جريدة الاهرام المصرية، بالعدد42996 في 25 / 2 / 2004، ص 11.

(23) وكذلك انظر : د. محمد المتولي، ادارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، مؤتمر اكاديمية شرطة دبي، 2003، ص 85.

(24) 22 – انظر في ذلك د. عبد الكريم عشور، رسالته السابقة ص 31.

(25) بمعنى قريب انظر: نور الدين برمان، مصدر سابق، ص 62.

(26) انظر بمعنى قريب : د. محمد سردار عارف، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن العدد 3296 في 5 / 3/ 2011، ص 20.

(27) انظر في هذا المعنى د. نجم عبود، الادارة الالكترونية دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، بدون سنة طبع، ص 60-61.

المصادر

- أبو أمونة، يوسف محمد،(2009)، واقع ادارة الموارد البشرية الالكترونية في الجامعات النظامية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين.
- الحناوي، د. منال صبحي محمد ، (٢٠١٠)، الاستراتيجية الأمنة للحكومة الالكترونية . بحث مقدم للمؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودي، الرياض،٦-٧ ابريل.
- السلمي ، د. علي،(2004)، اهمية التحول الى الحكومة الالكترونية، مقال منشور في جريدة الاهرام المصرية، بالعدد42996 .
- الحلو ، د. ماجد راغب،(2003)، الحكومة الالكترونية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول بعنوان الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية، المنعقد في اكاديمية الشركة في دبي.
- العلاق ، د. بشير عباس، (2005)، الادارة الرقمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.
- المتولي ، د. محمد ، (2003)، ادارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، مؤتمر اكاديمية شرطة دبي.

- باز ، د. بشير علي، دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الادري، دار الكتب القانونية.
- برمان، نور الدين،(2017)، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، جامعة زيان، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- بوقلاشي ، د. عماد ،(2011)، الادارة الالكترونية ودورها في تحسين الادارات العمومية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- ثابت، د. عبد الرحمن إدريس،(2001) ، المدخل الحديث للإدارة العامة، الدار الجامعية.
- حجازي ، د. عبد الفتاح بيومي ،(2007)، النظام القانوني للحكومة الالكترونية، دار الكتب القانونية، القاهرة.
- حديدة، د. محمد موفق،(2002)، ادارة الاعمال الحكومية ، دار المناهج ، عمان، الاردن.
- حماد ، مختار،(2007)، تأثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- شيحا ، د. ابراهيم عبد العزيز (2001)، اصول الادارة العامة، ابو العزم للطباعة، الاسكندرية.
- عارف، د. محمد سردار،(2011)، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن العدد 3296.
- عبود، د. نجم ، الادارة الالكترونية دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، بدون سنة طبع.
- عشور، د. عبد الكريم ،(2014)، دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الاداري، بحث منشور في مجلة المفكر، جامعة محمد خضير، المغرب.
- مرجان، د. احمد محمد، (2010)، دور الادارة العامة الالكترونية والادارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية – دراسة مقارنة، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة